التأصيل التاريخي لمقدمات الفكر السياسي الإسلامي

THE HISTORICAL EXTABLISHMENT OF THE ISLAMIC POLITICAL THOUGHT INTRODUCTIONS

الدكتور: هشام المتوكل
وزارة التربية الوطنية– المملكة المغربية

Dr. Hicham EL MOUTAOUAKIL

Ministry of National Education
Kingdom of MOROCCO

elmoutaouakilhicham@gmail.com

استلم:	2019/03/13	***Received:***	قُبل للنشر:	2019/05/11	***Accepted:***

ملخص:

يقصد بالفكر السياسي الإسلامي حصيلة التفكير المرتبطة بالقضايا السياسية، والتي لم يكن العقل الإسلامي يوليها كبير أهمية بسبب التداخل بين الوعيين السياسي والديني في بدايات الدولة الإسلامية، فالمتتبع لتفاصيل التحولات السياسية ضمن المجال الإسلامي يجد أنه عرف جملة من التطورات مهمة، تظهر ضمن ثنايا مقدمات الفكر السياسي الإسلامي.

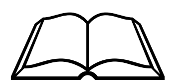
ولعل الكثيرين يغضون الطرف عن المؤثرات التاريخية في نشأة هذا النوع من الفكر، حيث أن التأصيل التاريخي للكتابة السياسية يحيل بالضرورة على الخصائص النوعية للثقافة الإسلامية، والتي لا يمكن بحال من الأحوال إدراك خصائصها بعيدا عن تجلياتها التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الفكر؛ السياسية؛ الشريعة؛ التاريخ.

Abstract

The Islamic political thought refers to the thought outcome that is associated with political issues, which has gone unoticed by the Islamic mind because of the overlap that existed between the political and religious identities in the early Islamic state. With the intention of probing the political transformations within the Islamic field, we find that it has undergone through a number of important developments, which appear within the folds of the introductions of the Islamic political thought.

Keywords : *Thought, Politics, Islamic Law (Sharia), History.*



 corresponding author: elmoutaouakilhicham@gmail.com

مقدمة:

إشكالية البحث وأهميته، وأهدافه:

ارتبط التفكير السياسي عند أوائل المسلمين بالبعد التاريخي، حيث كانت المسارات التي اتخذها هذا التفكير انعكاسا مباشرا لتناقضات الواقع وتبايناته.

ومن ثم، وتبعا لهذا الترابط الجدلي بين السياسة والتاريخ، ظهرت مجموعة من النصوص التي تعالج قضايا التدبير السياسي.

إن الكثير من المشاكل والصعوبات المرتبطة بالفكر السياسي الإسلامي ناتجة بالأساس عن غياب الوعي بظروف نشأته، والشكل الذي اتخذته العبارة السياسية في بداياتها، ويستمد هذا الربط وجاهته من ندرة الدراسات التاريخية المؤسسة لمعرفة علمية شمولية حول مقدمات الفكر السياسي الإسلامي، وهنا تكمن أهمية الحاجة للبحث في ثنايا النصوص التراثية الإسلامية، علنا نعثر فيها على الخيوط الرابطة بين الفكرة السياسية ومقدماتها التاريخية، فإشكاليتنا هاته ليست موضوعا مجردا، تتطور قضاياه ومسائله بعيدا عن الواقع، إذ تكمن أهميتها في التفاعل الشديد بين التطورات التاريخية والأفكار السياسية، لعلنا نخرج بخلاصات تفيدنا في فهم التطورات التي عرفها الفكر السياسي الإسلامي.

الدراسات السابقة ومنهج البحث:

لا ندعي قصب السبق في هذا الموضوع، بل سبقنا إليه جلة من المفكرين خاصة الذين كتبوا في الأحكام الفقهية، والولايات الشرعية، والتدبير السياسي، مثل الباقلاني، وابن حزم، والطرطوشي، إلا أن ما ميز هذه الأبحاث، تناولها للجانب الشرعي أو التنظير السياسي دونما محاولة البحث في الإرهاصات الأولى للفكرة السياسية. كما لا نعدم دراسات حديثة حاولت سبر غور الفكر السياسي الإسلامي ومنها الدراسة التي قدمها روزنتال تحت عنوان الفكر السياسي في الإسلام خلال العصور

الوسطى[1]. وقد شهد المجال العربي، صدور عدد لا بأس به من الإنتاجات السياسية، غير أنها بغض النظر عن قيمتها، اهتمت بالحياة السياسية، بوقائعها وفاعليها، ونادرا ما اهتمت بأفكارها، ويقصد بالفكر السياسي الإسلامي حصيلة التفكير المرتبطة بالقضايا السياسية، والتي لم يكن العقل الإسلامي يوليها كبير أهمية بسبب التداخل بين الوعيين السياسي والديني في بدايات الدولة الإسلامية[2]. حيث عرف المجال الإسلامي جملة من التطورات مهمة تظهر ضمن ثنايا مقدمات الفكر السياسي الإسلامي من خلال رصد أسسه وقواعده[3].

ولعل الكثيرين يغضون الطرف عن المؤثرات التاريخية في نشأة هذا النوع من الفكر، حيث أن التأصيل التاريخي للكتابة السياسية يحيل بالضرورة على الخصائص النوعية للثقافة الإسلامية ولا يمكن بحال من الأحوال إدراك هذه الخصائص بعيدا عن تجلياتها التاريخية.

إجمالا وفي محاولة للإحاطة بالمقدمات التمهيدية للكتابة السياسية الإسلامية اخترنا مقاربة الموضوع وفق منهج تحليلي يقوم على التأكيد على أهمية التعريف والإستقراء ثم التركيب، متبعين عدة خطوات تقوم:

أولا: على جمع المعلومات وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها.

وثانيا: على الفحص الدقيق للمصادر المختلفة والنقد الموضوعي لها.

ثالثا: على ترتيبها وتنظيمها، ثم تفسيرها، وأخيرا على استخلاص النتائج العامة منها، وكل ذلك وفق التقسيمات التالية:

1- -Rosenthal: **Political Thought in Medieval Islam an introductory out Line**

2 – الإحالة هنا على فكرة أن السلطة السياسية، في بداية الدولة الإسلامية كانت مرتبطة بالوحي، باعتبار الهيمنة الروحية للرسول صلى الله عليه وسلم، على الشأنين السياسي والديني، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، لجبرون محمد، ص 4.

3 – يذهب طرابيشي جورج إلى وجود إطار مرجعي مكتوب للثقافة العربية، نقد نقد العقل العربي، ص 13.

I- السياق التاريخي لنشأة تدوين الفكر السياسي الإسلامي.

إن إشكالية النشأة بالنسبة للفكر السياسي الإسلامي، هي إشكالية الممارسة النظرية، فالحديث عن الأصل حديث عن الممهدات، أو قل حديث عن الإرهاصات الأولى للتجربة السياسية ضمن المجال الإسلامي(1). باعتبار ظروف النشأة لم تكن مرتبطة بالأصول الدينية، حيث تعتبر المرحلة الممتدة من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة 11 هـ، وإلى بداية المئة الثانية للهجرة، التي شهدت ميلاد عدد من نصوص الفكر السياسي، مرحلة غامضة لدى معظم الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي(2). وإن تميزت هذه المرحلة بمجموعة من القضايا السياسية منها: قضية الإستخلاف، ضوابطها وأسسها، حيث عرف المجتمع الإسلامي حينها تحزبا شديدا على خلفية الصراع حول الخلافة، حيث انقسمت الجماعة الإسلامية إلى سنة وشيعة، وخوارج، وتمايزت لأول مرة ـ الآراء الكلامية والفقهية حول قضية الخلافة.

أما في المرحلة الموالية والتي ابتدأت باجتماع الكلمة على معاوية بن أبي سفيان، وبيعته في عام الجماعة سنة 41 هـ أميرا للمؤمنين، فقد طرأت خلاله تعديلات جوهرية على نموذج السلطة الإسلامية، حيث أمست الشوكة عنصرا محددا للشرعية السياسية، كما تحولت الخلافة إلى منصب وراثي محصور في قبيل معين بل في أسرة بعينها، وهو تطور جذري سبب اهتزازا في الفكر السياسي الإسلامي الذي تشكل في عصر الراشدين، والذي ارتبط بالشورى، وسيادة الأمة، الشيء الذي سيساعدنا على بيان طبيعة المنجز الفكري السياسي في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ المجتمع الإسلامي. حيث تعتبر كتب الأمثال إحدى أبرز تجليات الفكر السياسي الإسلامي، ويحضرنا في هذا المقام كتاب «**عيون الأخبار**» لابن قتيبة (ت 276هـ)، الذي نقل في باب السلطان الكثير من الأمثال

---

1 – نشأة الفكر السياسي عند العرب، حفريات في مسلمات الفكر العربي، للكبيسي محمد علي، ص 186.

2 – لعل بداية التدوين في الفكر السياسي ضمن المجال الإسلامي، يتزامن مع بداية التدوين في باقي العلوم، قال السيوطي نقلا عن الحافظ الذهبي»في سنة 145 ه شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير... تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص 208.

والحكم عن المتقدمين من الخلفاء والصحابة وغيرهم والتي تصب في باب العدل، والطاعة، وفنون التدبير...[1]، وقد تضمنت كتب هذا الجنس نصوصا سياسية كثيرة، كانت تشكل مادة للعبرة والموعظة، ووعاء لحكمة العرب في السياسة[2].

ومن الكتب التي ضمت طرفا من فن القصص السياسي كتاب الأغاني للراغب الأصفهاني، حيث ضم هذا الكتاب عددا كبيرا من قصص العرب وأيامهم[3]، ويضاف إليها الخطب والرسائل التي صدرت عن الساسة والبلغاء، والتي عالجت قضايا سياسية عدة من قبيل الطاعة والولايات والمشورة...[4].

وقد حفظت لنا كتب التاريخ وغيرها من المصنفات أمثلة كثيرة لخطب ورسائل تكفي للتعرف على جانب مهم من خصوصية الفكر السياسي الإسلامي، ومن أبرز من وصلتنا خطبهم الإمام علي بن أبي طالب الذي جمعت خطبه في الكتاب الشهير «**نهج البلاغة**»[5]، والذي يعد موسوعة ثقافية حول فكر الإمام والذي جمعه الشريف الرضي (ت 404هـ)، وقد قسم الكتاب إلى ثلاث أبواب: الخطب والوصايا، والحكم، والهدف منها في الأغلب معالجة الشأن السياسي إبان حكمه، كما يضاف إليها عدد من الخطب والرسائل تنسب لمعاوية بن أبي سفيان، وزياد بن أبيه، والحجاج بن يوسف الثقافي، والمهلب بن أبي صفرة، والحسن البصري، عالجوا فيها قضايا الفتنة والنزاع حول السلطة وموجبات الطاعة ولزوم الجماعة[6].

---

1 – عيون الأخبار، لابن قتيبة، ج1/ ص106.

2 – البيان والتبين، للجاحظ، ج1/ص367-369.

3 – تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان كارل، ج1/ص128، 129.

4 – الفهرست، لابن النديم أبو الفرج محمد ج1/ ص140.

5 –الفهرست،م،س، ج1/ص139.

6 – نهاية الأرب، للنويري، أحمد بن عبد الوهاب ج7/ص185-199.

ومن أشهر الكتاب الذين ظهروا في آخر هذا العصر عبد الحميد بن يحيى بن سعد الأصغر، والمعروف بعد الحميد الكاتب(ت 132هـ)، ومن رسائله المشهورة رسالة في"**نصيحة ولي العهد**" بعث بها إلى عبد الله بن مروان[1]، وبالإضافة إلى هذه الآثار، ألف عبد الحميد مجموعة من الرسائل في أغراض سياسية شتى، اعتنى بها محمد كردي علي في رسائل البلغاء[2]. وإن جاء هذا الإرث الفكري السياسي نتيجة التأثر بالمحيط الثقافي خصوصا الفارسي، حيث أن مظاهر المثاقفة العربية الفارسية في هذا العصر حقيقة لا يمكن إنكارها، وارتبطت بتقاليد سياسية رغب العرب في محاكاتها[3]. ومما يشير لصدق هذه الفرضية، هو نشأة هذه المذاهب الإسلامية في العراق والأقاليم الشرقية، بينما بقي الحجاز والغرب الإسلامي بعيدا عنها[4].

II- الخلفيات المذهبية للكتابة الفكرية السياسية الإسلامية.

شكلت قضية الإمامة الخلفية الرئيسية للجدل الكلامي الذي نشأ ضمن المجال الإسلامي، وكان الشيعة والخوارج والمعتزلة... الأطراف الأساسية في هذا الجدل، حيث أن التمذهب السياسي، يفسر بطبيعة الممارسة السياسية، بما يمكن أن نسميه باللاشعور الجمعي السياسي[5]، فلا هوية مثلا للخوارج خارج دائرة فعلهم السياسي[6]، ولا للشيعة أو المرجئة أو المعتزلة، خارج مسار الوقائع التاريخية التي صنعتهم، وما النظريات التي استنبطوها سواء كانت فقهية أو كلامية إلا استنباطات ولدتها معاركهم

1 – رسائل البلغاء، للكردي محمد، ص 139.
2 – نفسه ص، 166-175.
3 – النثر الفني في القرن الرابع، لمبارك زكي، ج1/ص60.
4 – نشأة الفكر السياسي الإسلامي، م،س، ص 109.
5 – نشأة الفكر السياسي عند العرب، م، س، ص 22.
6– نلاحظ أن معظم المتأثرين بفكر الخوارج كانوا ينتمون للقبائل البدوية التي رفضت التبعية لقريش قبل الإسلام وبعده، وذلك نتيجة للتأثير النفسي والطبيعة الجغرافية التي عاشوا فيها، فرفضوا أن تستأثر قريش بالسلطة، فتنة السلطة، الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية(من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري)، لشنقارعواطف العربي، ص 296.

السياسية[1]، فهذه الفرق بدأت تفكر في وضع أحكام فقهية عقدية تلامس الواقع السياسي، وانخرطت في جدل فكري سياسي مهمته تقييم الفعل السياسي للسلطة[2].

وبناء على هذه الصلة فإن الاختلافات تكون على مستوى الرهانات، فالشيعة مثلا يتوسلون بالإمامة كأصل من أصول الدين حيت ترتقي العقيدة إلى مستوى السياسة باعتبارها من القواعد الإسلامية، وهي لا تعد عندهم من المصالح العامة[3]، أما فريق من أهل السنة فيتوسلون بالأحكام الشرعية[4]، لذلك نفترض أن كل شيء أضحى معرفة سياسية، لهذا حكم دي بور أن «**السياسة نالت في الإمبراطورية الإسلامية عناية الباحثين أكثر مما نالته المسائل الأخلاقية**»[5].

إن ظاهرة الفرق تفتح أمامنا بعدا جديدا لفهم الفكر السياسي الإسلامي، فهل تعرف الفرق الإسلامية خارج الوقائع السياسية التي عاشتها، فصنعوها وصنعتهم؟. وهل كانت اجتهاداتها وتنظيراتها لتولد خارج معترك سجالاتهم السياسية؟.

نكاد نفترض أن ظاهرة الفرق كانت وراء ظهور أشكال المعرفة الإسلامية التي تتجاوز الظاهر المعرفي، إلى عمق الصراعات السياسية، ومن ثم تصبح المعرفة نشاطا ضمن الممارسات السياسية، يتضح من ذلك أن فهم الجسم السياسي الإسلامي، يتطلب إدراكا أوسع بالفرق التي لم تعد مجرد فرق أو ملل وإنما فضاء مؤسس لذهنية معينة[6].

---

1 – نشأة الفكر السياسي، م،س، 63، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات: النشأة – التاريخ – العقيدة – التوزيع الجغرافي، لسعد رستم، ص 64-67.

2 – «جدلية المعرفي والسياسي في الفكر الإسلامي : مقاربة سياسية في علم الكلام» العربي اد ناصر، مجلة التسامح، 2005م، ع12/ ص 109.

3 – أنظر مقدمة ابن خلدون الفصل 27: 248، فتنة السلطة، م، س، ص، 248.

4 – نشأة الفكر السياسي الإسلامي، م، س، ص 7.

5 – تاريخ الفلسفة في الإسلام، لدي بور، نقله للعربية وعلق عليه محمد عبد الهادي أبو ريدة، ص 84.

6 – نشأة الفكر السياسي، م، س، ص 161.

حيث نجم في سماء الثقافة الإسلامية في المئة الأولى للهجرة عدد من أعلام الفرق الكلامية، وذلك على هامش السجالات السياسية التي عرفها المجتمع الإسلامي، وقد حفظت لنا الكتب التي عنيت بالكلام عددا من الآثار الدالة على طبيعة المقالة السياسية لدى أوائل المتكلمين، والتي تنسب إلى عدد من أعلام الفرق أمثال أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ومعبد الجهمي (ت 80 هـ)، ومحمد بن الحنفية (ت 81 هـ) والحسن البصري (ت 110هـ)، وجهم بن صفوان (ت 128 هـ) وواصل بن عطاء(ت 131هـ) وأبو حنيفة النعمان(ت 150هـ).

واللافت للانتباه في هذا السياق أن خلفيات معظم المواقف الكلامية كانت خلفيات سياسية[1]، وهو ما جعل للكلام وجها آخر للصراع السياسي تظهر من خلاله تجليات محنة الدولة في المجال الإسلامي[2].

ومما ينسب للشيعة وكبار أعلامهم في هذا الباب تراث محمد بن الحنفية، الذي تمثل في مجموعة من الأقوال والأفعال التي حفزت المعتدلين من الشيعة على الثورة ضد الأمويين[3]، وتراث ابنيه عبد الله، والحسن، وإلى هذا الأخير ينسب كتاب «**في الإرجاء**»، الذي لا يخلو من دلالة سياسية، ويعتبر هذا الكتاب أول كتاب في العقيدة في الإسلام حسب قول سامي النشار[4]. ومما ينسب لفرقهم، من إمامية وزيدية وكيسانية[5]، طائفة من الكتب السياسية، التي ذكرها غير واحد من المؤرخين من ذلك: كتاب «**الإمامة**» وكتاب «**الإستحقاق**» لصاحبهما علي بن اسماعيل بن ميثم التمار، من جلة أصحاب علي

---

1 – لقد ربط القاضي عبد الجبار بين ظهور الاعتزال في الإسلام والتشيع، فكبار الصحابة انتصروا للاختيار وحاربوا غيره أُنظر طبقات المعتزلة، لابن المرتضى أحمد بن يحيى، ص 9-14.

2 – تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، لفروخ عمر، 1983م، ص 209، الإسلام وفلسفة الحكم، لعمارة محمد، ص 175-185.

3 – نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للنشار سامي، ج1/ص255.

4 – نفسه، ج1/ص255.

5 – تاريخ الفكر العربي، م، س، ص 89.

بن أبي طالب[1]، وكتاب «**الإمامة**»، وكتاب «**الرد على من قال بإمامة المفضول**»، وكتاب «**إختلاف الناس في الإمامة**» وكتاب «**الوصية والرد على من أنكر الإمامة**»، وكتاب «**في الجبر والقدر**»، وكتاب «**الحكمين**»، وكتاب «**الرد على المعتزلة في طلحة والزبير**»، وكتاب»**القدر**»، وكلها لأبي محمد هشام بن الحكم، الذي توفي بعد نكبة البرامكة، وقيل في خلافة المأمون[2].

وإلى جانب هذه الآثار وجدت أخرى نسبت إلى عدد من الأعلام، عرفوا بين تيارات الفكر الإسلامي بالمرجئة، وقد اشتهروا بحصرهم على تجنب الصدام مع السلطة السياسية ونظروا لسياسة التعايش، حتى وصفوا بالفرقة المحايدة[3]، وقد خلفوا لنا عدة آراء سياسية، تحض على الطاعة، وقد ساعدهم على اتخاذ هذا المنحى في التفكير السياسي تأخيرهم(إرجاء) العمل على النية، وقولهم «**لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة**»[4]، وقد استغل الساسة هذا الفكر لتكريس سلطانهم باعتبار أن الحساب مرجأ إلى الآخرة، بمعنى الرضوخ بغض النظر عن وجود الشرعية من عدمها[5]، ومما يجب التنبيه إليه أن الإرجاء باعتباره نحلة لم يشكل مذهبا مستقلا كما هو الحال بالنسبة للشيعة والخوارج وغيرهما، بل كان موقفا ظهر على عدد من أتباع المذاهب الكبرى، كما ذكر ذلك الشهرستاني[6].

ولعل الصلة واضحة في مفهوم الاعتزال بين بعده السياسي والكلامي، حيث أن مشكلة السلطة كانت حاضرة في خضم النشأة، فالخلاف الذي نشأ بخصوص حكم مرتكب الكبيرة مرده سياسي بالأساس، وهو رأي ذهب إليه اللمطي إذ يقول أنهم:»**اعتزلوا الحسن، ومعاوية وجميع الناس،**

---

1 – الفهرست، م، س، ج1/ص223.
2 – نفسه، ج1/ص223،224، سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت6504، ص 4080.
3 – فتنة السلطة، م، س، ص 307.
4 – الملل والنحل، للشهرستاني، أبو الفتح، ص 139.
5 – فتنة السلطة، م، س، ص 310.
6 – الملل والنحل، م، س، ص 139.

وذلك أنهم كانوا أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة»[1]، ومن أعلامهم معبد الجهني(ت 80هـ)[2]، وعمر المقصوص(ت 80هـ)، وأبو محمد عطاء بن يسار القاص البصري(ت 103هـ)، والجعد بن درهم(ت 105هـ)[3]، غير أن أشهر أعلام الاعتزال، والذي إليه ينسب اسم الفرقة أبو حذيفة واصل بن عطاء(ت 131هـ)، ومن أهم آرائه المتصلة بالشأن السياسي قوله بالاختيار. فالإنسان في اعتقاده مسؤول عن تصرفاته ومخير فيها، محاسب عليها، إذ يقول: «**إن الباري تعالى حكيم ...ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ويحتم عليهم ثم يجتزيهم عليه، فالعبد هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، والمجازى على فعله»**[4]، وأيضا قوله بالمنزلة بين المنزلتين[5]، وهو موقف عقدي لا يفهم إلا في ارتباط بسياقه السياسي المؤسس، الذي يرجع إلى اختلاف المسلمين في خلافة علي بن أبي طالب، ومن آراء واصل الأخرى رده شهادة أهل الجمل وصفين[6].

ونظرا للطابع الثوري لهذا التيار، وخطورته على النظام السياسي فقد استدعى ردودا أمنية تمثل في ملاحقة أقطابه أمثال معبد الجهني، وغيلان القبطي، والجعد بن درهم، وردودا فكرية تمثلت في ظهور عدد من النصوص الكلامية التي تناقش عقيدة القدر ومن ذلك كتاب «**الرد على القدرية**» للحسن البصري وإن شكك الشهرستاني في نسبته إليه[7].

---

1 – التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمان، ص 36.
2 – سير أعلام النبلاء، م، س، ت 6183، ص 3895.
3 – تاريخ الفكر العربي، م، س، ص 213، 214.
4 – الملل والنحل، م، س، ص 47.
5 – من تراث الفكر السياسي في الإسلام، بدوي جمال،ص 11، 12.
6 – تاريخ الفكر العربي، م، س، ص 223، 224.
7 – الملل والنحل، م، س، ص 47.

وقد ظهر تيار الجبر مقابل الإعتزال، ومن أبرز أعلامه أبو محرز جهم بن صفوان(ت 128هـ)[1]، وكان متكلموا هذا التيار لا يثبتون للمخلوقين فعلا ولا قدرة على الفعل أبدا[2].

ولعل هذا السجال الفكري كان من الشدة حيث أن مسلم بن سيار لما سئل عن مسألة القدر والإجبار:«**هم واديان عريضان يسلك الناس فيهما، لن يدرك غورهما، فاعمل عمل رجل يعلم أنه لن ينجيك إلا عملك، وتوكل توكل رجل يعلم أنه لن يصيبك إلا ما كتب الله عليك**»[3].

فحينما نناقش حالة الصراع الفكري لدى علماء الكلام، قد يكون من قبيل التكرار أن نؤكد ارتباط ذلك الصراع النظري في خطاب المتكلمين بالصراع السياسي، حيث لا تنفصل المناقشات الكلامية عن المواقف السياسية.مما يعفي عن بذل جهد نظري لإثبات وجود مقال سياسي ضمن الخطاب الكلامي.

III- الكتابة الفكرية السياسية الإسلامية نماذج تحليلية.

شهد عصر التدوين ازدهارا ملحوظا في الكتابة السياسية، حيث ارتفع عدد المدونات السياسية، وأخذت في التبلور باعتبارها جنسا معرفيا مستقلا، نتيجة للجدل الذي لم ينته بين الفرق الإسلامية، إذ كان لابد من نظرية تحدد الأسس العامة لنظام الحكم الإسلامي، وبما أن المؤلفات السياسية قد وضعت في مراحل تميزت بتأزم الوضعية الإسلامية، فإن الباحث لا يمكن أن يفهم تاريخ تطور الأفكار السياسية فهما صحيحا في معزل عن تاريخ تطور الوقائع التاريخية، لما بينها من علاقة جدلية[4].

---

1 - سير أعلام النبلاء، م، س، ت 1402، ص 1339.

2 - الملل والنحل، م، س، ص 85-88، الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، ج3/ص33، تاريخ الفكر العربي، م، س، ص 220.

3 - تاريخ دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي ج58/ص145.

4 - دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، لنزار محمد قادر ونهلة شهاب أحمد، ص 14.

لقد توزعت إسهامات مفكري السياسة المسلمين خلال عصر التدوين بين أجناس معرفية عدة تناولت الهيكل المؤسساتي للدولة الإسلامية من إمامة وإمارة وولاية وغيرها...[1].

لذلك كانت المحاولات الأولى التي قام بها المسلمون للبحث في النظام السياسي قد ركزت بالخصوص على الخلافة لأهميتها، زيادة على أنها كانت موضوع نشأة الفرق الإسلامية، فتصدى الفقهاء للبحث فيها، وكانت أجوبتهم عبارة عن ردود على طروحات الفرق بعضها على البعض الآخر[2].

ولعل الباقلاني يعتبر المنافح الأول عن موقف أهل السنة، إزاء الإتجاهات الأخرى، وإليه ينسب نقل الحجج إلى ميدان العقل النظري، بعد أن كان من تقدمه يستند إلى النصوص بسبب نقص التكوين الفلسفي[3]، وكان معظم ما صنفه دفاعا عن مؤسسة الخلافة[4].

ففي مجال دفاعه عن شرعية الخلافة العباسية، تناول قضية الإمامة، وما يتعلق بها من شروط وأحكام[5]. حيث من الممكن بناء تصور نظري عن مفهوم الإمامة كما يراه الباقلاني، من خلال كتابه الموسوم بـ «**التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**»[6]، حيث تعرض فيه لمسألة الإمامة من جميع نواحيها، حيث عدت الأساس لتبلور ملامح نظرية سياسية، تقف بوجه الطروحات المخالفة، التي مثلت خطرا على المؤسسة السياسية ممثلة بالخلافة العباسية. حيث بذل

1 – نشأة الفكر السياسي الإسلامي، م، س، ص 163-165.
2 – دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، م، س، ص 8.
3 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ج3/ص169.
4 – «مقدمة إلى معجم مصطلحات الباقلاني»، لسميرة فرحات، مجلة الباحث، ع47/1987م، ص 21-23.
5 – التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب، ص 186، طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نثر عبد الوهاب بن علي، ج4/ص193.
6 – التمهيد، م، س، ص 164-187.

الباقلاني جهدا واضحا من أجل دحض المرتكز الأساس للفكر الإسماعيلي المرتبط بالإمامة[1]، والذي اشتقت منه الخلافة الفاطمية شرعيتها، و ينص على أن الإمامة بالنص وليس الإختيار باعتبار الإمامة قضية أصولية، بما يفيد أن نظام الحكم ثيوقراطي محض[2]، «**فالتركيب المذهبي للشيعة مبني على النص الذي هو من عقائدهم الأساسية**»[3].

هذه النظرية السياسية وبهذه الصيغة الدينية أحدثت تحولا خطيرا في المناخ الفكري والثقافي في الدولة الإسلامية، وأصبحت الخلافات السياسية خلافا في الدين، وبدأ الانقسام بسبب الحكم السياسي وكأنه انقسام في الدين[4]، فالباقلاني رأى أن الإمامة قضية مصلحية تتعلق بشؤون الرعية[5]، واستنادا إلى ذلك، انطلق من مبدأ «**إثبات أحد الطرفين ببطلان الآخر، أو إبطاله بإثبات الآخر**»،**فقرر فرضية مفادها «إذا فسد النص صح الاختيار» مستندا بذلك على إجماع الأمة**[6].

استخدم الباقلاني في مناقشة ذلك الأسلوب القائم على مقارعة الدليل بالدليل، الحجة بالحجة لئلا يظن القارئ كما قال: «**أنا نقصد الشناعة عليهم**»[7]، مستعينا بمختلف أنواع الإستدلال الأصولية والتاريخية، ليصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا سبيل لإثبات الإمامة سوى طريق الاختيار.

ولكن يبدو من خلال استقراء الأوضاع السياسية للعالم الإسلامي في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وواقع الخلافة العباسية في ظل التسلط البويهي، أن الباقلاني، استهدف بشكل

---

1 – يقوم الفكر الشيعي الإمامي على مجموعة من المبادئ جملتها تروم إضفاء القدسية على شخص الإمام، الفرق والمذاهب الإسلامية، م، س، ص، 241، 242.

2 – مجموعة الوثائق الفاطمية، ج1/ص209، انظر الفرق والمذاهب الاسلامية، م، س، ص 241، 246.

3 – أنظر فتنة السلطة، م، س، ص 238. الفرق والمذاهب الاسلامية، م، س، ص 241.

4 – فتنة السلطة، م، س، ص 277.

5 – المقدمة، لابن خلدون، ص 196.

6 – التمهيد، م، س، ص 164.

7 –نفسه، م، س، ص 168.

خاص، إضفاء الشرعية على الخلافة العباسية، باعتبارها امتدادا لنظام الخلافة الشرعي القائم على الإختيار، وفي نفس الوقت تجريد الخلافة الفاطمية من الشرعية بتفنيد الأساس الذي قامت عليه. كما قصد من خلال تضمين كتابه بحثا عن الإمامة، أن يضع أمام السلطة البويهية تصورا واضحا لطبيعة الإمامة من المنظور السني، ليحدد البويهيون موقفهم من الخلافة العباسية على ضوء ذلك[1].

وفي علاقة بالوضعية السياسية المتأزمة التي عايشها العالم الإسلام شرقا وغربا نجد كذلك ابن حزم الذي عايش فترتين مهمتين من تاريخ الأندلس، أولهما: ضعف وانهيار الخلافة الأموية في قرطبة[2]، وثانيهما فترة تفكك وحدة الأندلس السياسية، بظهور ما يعرف بدويلات الطوائف[3]، هكذا عايش ابن حزم عصر فساد الحياة السياسية في الأندلس، مطلع القرن الخامس الهجري، وتأثرت حياته بتقلباتها[4].

ومن هنا لا يمكن فهم ابن حزم منفصلا عن عصره، بكل ما مثله من انعكاسات وتجاذبات كانت لها أصدائها وفعلها في ميوله وفكره ومواقفه[5]، يذهب ابن حزم إلى وجوب الإمامة على غرار معظم الفقهاء«**وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة**»[6]. ويستند في ذلك إلى ظاهر الشرع فيما أورده القرآن والسنة النبوية المؤكدة.

وهكذا فالإمامة واجبة شرعا وعقلا وإجماعا، ولا يحل إلغائها، أو استبدالها بأنظمة سياسية هجينة، وقد استفاض ابن حزم في مناقشة الشروط الواجب توفرها في متولي الإمامة وإن خالف بعض

---

1 – دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، م، س، ص 19.
2 – دولة الإسلام في الأندلس، لمحمد عبد الله عنان، ج3/ص14.
3 – أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، لابن الخطيب لسان الدين، ص 144.
4 – تاريخ الفكر الأندلسي، لأنخيل جنثالث بالنثيا، ص 216.
5 – نوابغ الفكر الإسلامي، للجندي أنور الجندي، ص229.
6 – الفصل، م، س، ج4/ص87.

الفقهاء في المشهور من شروطها[1]، إلا أن ابن حزم أكد على شرط أساسي وهو قرشية النسب«**فلا يجوز البتة أن يوقع إسم الإمامة مطلقا ولا إسم أمير المؤمنين إلا على القرشي المتولي لجميع أمور المؤمنين**»[2]، ويستند في ذلك على أحاديث الرسول التي تفيد تخصيص الإمامة في قريش وتمنعها عمن سواهم[3]. ويذهب ابن حزم إلى أن هذه الخصوصية تشمل عموم قريش[4].

والملاحظ أن ابن حزم أراد الرد على مقولات الخلافة العباسية والفاطمية نظرا لتجسيدهما على مستوى الواقع السياسي، فبالنسبة للرأي المناصر لبني العباس وأحقيتهم دون غيرهم في الخلافة بتسويغ أن العباس عصبة الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يحتج ابن حزم إلى كبير جهد لرد هذه الدعوى، باعتبار أن المرتبة لا تورث مستندا بذلك لحديث رسول الله «**لا نورث ما تركناه صدقة**»، **فبطل عنده هذا التمويه جملة، لأنه رأي محدث فاسد**»[5].

أما الرأي القائل بحصر الإمامة في نسل الإمام علي بن أبي طالب، فقد نال اهتماما بالغا من قبله إذ أسهب في مناقشة آراء القائلين به والرد على حججهم مستعينا بمختلف أدوات الاستدلال، من أدلة الشرع والسوابق التاريخية... لرد منطلقاتهم القائمة على النص والعصمة[6].

كذلك فإن تأكيد ابن حزم في هذا الوقت على النسب القرشي، شرطا أساسيا لشرعية الخلافة، جاء ردا على القائلين بجواز الإمامة في عموم المسلمين وهي دعوات بدأت تجد لها صدى في القرن الخامس الهجري في مشرق العالم الإسلامي وغربه، من قبل بعض الطامحين للسلطة، لذلك فإن أي تجاوز بخصوص هذا الشرط يعد خروجا على ما توافقت عليه الأمة شرعا.

---

1 – نفسه، ج4/ص166-167.
2 – نفسه، ج4/ص90.
3 – نفسه، ج 4/ص89.
4 – نفسه ج4/ص90، 91.
5 – نفسه، ج4/ص92.
6 – نفسه، ج4/ص92-110.

فضلا عن ذلك، فإن حصر الإمامة في عموم قريش، قصد منه تحرير الإمامة من الخصوصية الضيقة للنسب، وهذا يرمي إلى تقويض الأسس التي استندت عليها الأنظمة الخلافية القائمة في عموم العالم الإسلامي (الخلافة العباسية والفاطمية) لتأكيد شرعيتها وأحقيتها بالأمر دون سواها.

لقد أدرك ابن حزم، أن أسباب الفتنة الأندلسية، التي أفضت إلى سقوط الخلافة، تكمن في تجاوز النصوص الشرعية وتأويلها، والأخذ بالقياس[1]. لذلك فالموقف السياسي، يتحدد لدى ابن حزم، تحديدا دينيا، إذ إن الانكسار الذي حل بالأندلس لا يمكن أن يستقيم إلا من خلال استعادة الزمن الأنموذج، حيث القيم والمثل التي شكلت وحدة الأمة.

كذلك الطرطوشي الذي عاصر مرحلة ضعف وانحلال الأنظمة السياسية الإسلامية[2]، جاء كتابه في خضم تلك التحولات السياسية والتاريخية التي طرأت على الدولة العربية الإسلامية فكان كتابه سراج الملوك «**فهما واقعيا لبنية السلطة**»[3]، والذي يعد من أهم الكتب السلطانية في موضوع وعظ الملوك والسلاطين.

اعتمد الطرطوشي في استقاء معلوماته على جملة من المصادر، في مقدمتها القرآن الكريم مصدرا أولا للتشريع، ثم السنة النبوية الشريفة، ثم السوابق التاريخية[4]، لما وجد فيها من عدل وحسن تدبير، فضلا عن ذلك فقد انتقى شواهده من التجربة العربية الإسلامية في عهود الخلافة لتعزيز مراميه وأهدافه[5].

---

1 – دراسات في تاريخ الفكر السياسي، م، س، ص، 83، 84.

2 – الفكر السياسي السلطاني –نماذج مغربية، للعلام عز الدين، ص 29.

3 – أنظر مقدمة تحقيق كتاب الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، لابن الحداد محمد منصور، ص 17.

4 – سراج الملوك، للطرطوشي محمد بن الوليد، ص 3.

5 – سراج الملوك، م، س، ص: 3.

فهل جاء الطرطوشي بنظرية سياسية تؤطر قواعدها رؤاه للسلطة، من خلال قراءة مستفيضة لأوضاع عصره وطبيعة أنظمته السياسية، يقول ابن خلدون:»**وكذلك حوم القاضي أبا بكر الطرطوشي في كتاب سراج الملوك وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله، لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة... إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ...**«[1].

ولعل أهم قضية شغلت بال الطرطوشي قضية وجوب السلطان الذي قال عنه بأنه»**خلافة النبوة في إصلاح الخلائق**«[2]، حيث أن السلطان يقوم بمهام النبي الدينية والدنيوية، فهو الضامن لاستمرار الشريعة والنظام حيث»**إن الله أقام السلطان في الأرض يدفع القوي عن الضعيف وينصف المظلوم من الظالم**«[3]، وبدون ذلك «**لأهلك القوي الضعيف، وتواثب الخلق بعضهم على بعض، فلا ينتظم لهم حال ولا يستقر لهم قرار، فتفسد الأرض ومن عليها**»[4].

إن الطرطوشي وهو يوجب السلطة، لم يحدد من يجب أن تتمثل به، ومن له مقاليد الأمور في نظام تتعدد فيه القوى، على الرغم من أنه يعرف السلطان بأنه خلافة النبوة، وفق ما درج عليه الفقه السياسي الإسلامي في تعريف الخلافة[5]، فضلا عن ذلك تجاهل الطرطوشي تحديد أية شروط خاصة مسبقة، يجب توفرها فيمن يتصدى لهذا الأمر، بل يدعو إلى أن يتخلق السلطان بالخصال الحميدة مثل

---

1 – المقدمة، م، س، ج1/ص40.

2 – سراج الملوك، م، س، ص 39.

3 – نفسه، ص 38.

4 – نفسه، ص38.

5 – أنظر الأحكام السلطانية والولايات الدينية، للماوردي أبي الحسن علي بن محمد، ص 15.

العدل والإنصاف، والحلم والتأني والكرم[1]، من جهة أخرى لم يتضح الغرض من الكلام عن وجوب الخلافة في وقت تواجد فيه نظامان خلافيان[2].

من هذا المنطلق يمكن القول أن المقصود في الوجوب السلطة الفعلية ممثلة في المأمون البطائحي الذي أهدى إليه الطرطوشي كتابه، بمنأى عن الولاء والتبعية لأي من الخلافتين الفاقدتين لموجبات الوجوب في الوجود، فالطرطوشي يخاطب المأمون البطائحي باعتباره حاكم فعلي، معتبرا إياه رأس السلطة[3]، متجاهلا بذلك وجود سلطة فوقية ممثلة بالخليفة الفاطمي.

وبخصوص التنافس حول الخلافة في عصر الطرطوشي فقد تطرق لها في مؤلفه مؤكدا على وحدة السلطة التي بدونها لا تستقيم الأمورفـ«**كما لا يستقيم سلطانان في بلد واحد، لايستقيم إلهان للعالم، والعالم بأسره في سلطان الله كالبلد الواحد في يد سلطان الأرض**»[4]، ويدعم ذلك بمقولة للإمام علي: «**أمران جليلان لا يصلح أحدهما بالتفرد، ولا يصلح الآخر بالمشاركة وهما الملك والرأي، فكما لا يستقيم الملك بالمشاركة لا يستقيم الرأي بالإنفراد**»[5].ومرة أخرى لا نجد عند الطرطوشي لا تصريحا ولا تلميحا إلى أي من الخلافتين العباسية أم الفاطمية يشير بالمشروعية والحق بالتفرد بالسيادة.

فإذا كان المنطق الافتراضي يفترض أن القصد من وحدة السلطة الخلافة العباسية من منطلق انتمائه الفكري، فإن ما نستطيع تأكيده هو أن الطرطوشي قصد مصر مشيرا إلى إزدواجية السلطة فيها،

---

1 – سراج الملوك، م، س، ص 98.

2 – إن قراءة مبسطة لطبيعة الأوضاع السياسية التي عاصرها الطرطوشي كفيلة بإيضاح بعض الغموض في المقاصد التي حوم حولها، فهو بلا شك قد استوعب حالة الفرقة التي أصابت الخارطة السياسية للعالم الإسلامي، مما جعله بلا شك يستعمل أسلوب الغموض والتمويه في كلامه، فهو لم يحدد أي خلافة يقصد من حيث الوجوب، فإذا كان يفترض عدم اعترافه بالخلافة الفاطمية لأسباب ندركها، فهو في الوقت نفسه لا يعني في هذا الوجوب، الخلافة العباسية، فهو لم يشر لا تصريحا ولا تلميحا إلى أنها الخلافة الشرعية المقصودة.

3 – نفسه، ص 45.

4 – نفسه، ص 43.

5 – نفسه، ص 43.

فإلى جانب الخليفة الفاطمي المجرد من كل سلطة، هنالك وزير سني بيده السلطة الفعلية، لذلك استهدف منح الشرعية الدينية والسياسية لسياسة المأمون، ووجوب أن تنحصر بيده السلطة النظرية والفعلية[1].

نتائج البحث وآفاقه:

وارتباطا بما سبق نخلص إلى أن هذا التفكير السياسي الذي نشأ وتطور، قد تفاعل بشكل جلي مع بيئته، حيث إن السجالات الكلامية كانت تخفي ورائها رهانات سياسية محكومة بضوابط تاريخية، لا تتجلى إلا من خلال القيام بتأويل عقدي ومعياري للحظة التأسيسية في تاريخ التجربة الإسلامية. ومنه خلصنا إلى دور التحولات والتفاعلات التي عرفها المجال الإسلامي في عهوده المبكرة، في إنتاج بعض النظريات السياسية، ارتباطا بنشأة الفرق الإسلامية وما سجلته من نقاشات كلامية، حيث بدا الإنتاج الفكري لها تجليا لأثر الواقع التاريخي، فأصبحت النظريات الفكرية محاولة لبلورة الفعل السياسي وتطويعه تماشيا مع الأهداف التي سطرها منظرو الفكر السياسي الإسلامي، هذه النظريات التي تعتبر أساس التجربة الإسلامية نحن بحاجة إلى مزيد جهد في سبيل فهم منطلقاتها ورصد تفاعلاتها، بغية تحقيق بناء متكامل ينهل من أسس تاريخ الحضارة الإسلامية.

□

---

1 – لعل هذا هو السبب الذي جعل الطرطوشي يهيب بالرعية التزام الطاعة لأنه لا يوجد عنده أدنى مبرر للخروج على السلطان.

قائمة المصادر والمراجع:

لائحة المصادر:

1. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، للماوردي أبي الحسن علي بن محمد، 1989م، دار الحرية، بغداد.
2. أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، لابن الخطيب لسان الدين، تح ليفي بوفنسال، 1956م، دار المكشوف.
3. البيان والتبين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، د.ت دار الجيل، بيروت.
4. تاريخ الخلفاء، للسيوطي، 2003م، دار ابن حزم، بيروت.
5. تاريخ دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي، تح، عمر بن غرامة العماري، 1997م، دار الفكر، بيروت.
6. التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب، تح محمود محمد الخضيري، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، 1947م، دار الفكر، القاهرة.
7. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمان، تح، محمد زاهد الكوثري، 1977م، المكتبة الأزهرية للثرات، القاهرة.
8. رسائل البلغاء، للكردي محمد، 1913م، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.
9. سراج الملوك، للطرطوشي محمد بن الوليد، تحقيق جعفر البياتي. 1990م، رياض الريس للكتاب والنشر. لندن.
10. سير أعلام النبلاء، للذهبي، 2004م، منشورات بيت الأفكار الدولية، بيروت.
11. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، د.ت، المكتبة التجارية، بيروت.
12. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نثر عبد الوهاب بن علي، تح، محمد محمود الطناحي، 1964م، مطبعة عيسى البابي.
13. طبقات المعتزلة، لابن المرتضى أحمد بن يحيى، تح، سوسنة ديفلد وفلزر، 1987م، دار المنتظر، بيروت.
14. عيون الأخبار، لابن قتيبة، 1996م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
15. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تح، محمد ابراهيم نصر وعبد الرحمان عميرة، 1996م، دار الجيل بيروت.
16. الفهرست، لابن النديم أبو الفرج محمد، تح، رضا تجدد، 1391م، طهران.
17. مقدمة تحقيق كتاب الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، لابن الحداد محمد منصور، تح، رضوان السيد، 1983م، دار الطليعة، بيروت.

18. المقدمة، لابن خلدون عبد الرحمان، د.ت، دار البيان، بيروت.
19. المقدمة، لابن خلدون، تح، علي عبد الواحد وافي، 1965م، لجنة البيان، القاهرة.
20. الملل والنحل، للشهرستاني، أبو الفتح، تح عبد العزيز الوكيل، د.ت، دار الفكر، بيروت.
21. نهاية الأرب، للنويري، أحمد بن عبد الوهاب، تحقيق علي بوملحم، 2004م، دار الكتب العلمية، بيروت.

لائحة المراجع:

22. «جدلية المعرفي والسياسي في الفكر الإسلامي : مقاربة سياسية في علم الكلام»، إدناصر العربي، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مسقط، ع 12/ 2005م.
23. «مقدمة إلى معجم مصطلحات الباقلاني»، لسميرة فرحات، مجلة الباحث، ع47/ 1987م.
24. الإسلام وفلسفة الحكم، لعمارة محمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م، بيروت.
25. تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان كارل، منشورات الجامعة العربية، 1983م، دار المعارف، القاهرة.
26. تاريخ الفكر الأندلسي، لأنخيل جنثالث بالنثيا، ترجمة، حسين مؤنس، 1955م، مكتبة النهضة، القاهرة.
27. تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، لفروخ عمر، 1983م، دار العلم للملايين، بيروت.
28. تاريخ الفلسفة في الإسلام، لدي بور، نقله للعربية وعلق عليه محمد عبد الهادي أبو ريدة، د.ت، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
29. دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، لنزار محمد قادر ونهلة شهاب أحمد، 2009م، دار الزمان، سوريا.
30. دولة الإسلام في الأندلس، لمحمد عبد الله عنان،1969م، القاهرة.
31. فتنة السلطة، الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية(من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري)، لشنقار عواطف العربي، 2001م، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
32. الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات: النشأة – التاريخ – العقيدة – التوزيع الجغرافي، لسعد رستم، 2008م، أنوار للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب.
33. الفكر السياسي السلطاني –نماذج مغربية، للعلام عز الدين، 2006م، منشورات دار الأمان، الرباط.
34. مجموعة الوثائق الفاطمية، تح، الشيال جمال الدين، 1958م، لجنة التأليف، القاهرة.
35. من تراث الفكر السياسي في الإسلام، بدوي جمال، 1989م، طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
36. النثر الفني في القرن الرابع، لمبارك زكي، المكتبة التجارية الكبرى، 1934م، مصر.
37. نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، لجبرون محمد، 2016م، طوب بريس، الرباط.

38. نشأة الفكر السياسي عند العرب، حفريات في مسلمات الفكر العربي، للكبيسي محمد علي، 2005م، دار الفكر، دمشق.
39. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للنشار سامي، 2008م، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
40. نقد نقد العقل العربي، للطرابيشي جورج، 1998م، دار الساقي، بيروت.
41. نوابغ الفكر الإسلامي، للجندي أنور الجندي، 1979م، دار الرائد العربي، بيروت.
42. -Rosenthal: Political Thought in Medieval Islam an introductory out Line (Cambridge 1958)